

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير وطني عن تنفيذ الإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة عمل مؤتمر
الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
عام ٢٠١٥

تقرير مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١ - حسب المنصوص عليه في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة
النووية أو "مجموعة الدول الخمس" على تنفيذ الإجراءات ٥ بهدف "مواصلة تعزيز الشفافية
وتوطيد الثقة المتبادلة"، وتقديم التقارير الوطنية عن الإجراءات ٥ وغير ذلك من الالتزامات
إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة عام ٢٠١٥، وذلك بموجب إطار مشترك، بما يتسق مع الإجراءات ٢٠ و ٢١.

٢ - وجاء في الإجراءات ٢١ ما يلي: "كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة
للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد
الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات
الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي". ويتضمن الإطار الذي نستعمله في تقاريرنا
الوطنية فئات موحدة من المواضيع يُدرج تحتها ما يتصل بذلك من معلومات، وتتناول جميع
المرتكزات الثلاثة التي تركز عليها المعاهدة وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام
الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ - ونحن نشجع جميع الدول الأطراف على أن تعد تقارير مماثلة، بما يتسق مع الإجراءات ٢٠.



البيانات الرئيسية

٤ - تلتزم المملكة المتحدة بإخلاء العالم من الأسلحة النووية وفقا لالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعتقد اعتقادا راسخا بأن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي نزع السلاح التدريجي عن طريق التفاوض باتباع نهج التقدم خطوة خطوة داخل إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥ - ونحن نرى أن المعاهدة ينبغي أن تبقى حجر الزاوية في منظومة منع الانتشار دوليا والأساس الضروري في السعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦ - كما نرى أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإتمام نظام التحقق الملحق بها، وبدء المفاوضات بصدد إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واختتام تلك المفاوضات مبكرا في مؤتمر نزع السلاح، وتحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي خطوات لا غنى عنها في الطريق صوب نزع السلاح النووي العالمي الكامل.

٧ - ولا نزال عاقدين العزم على مواصلة العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي على منع الانتشار وإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، وبناء الثقة والاطمئنان بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، واتخاذ خطوات ملموسة تجاه إحلال قدر أكبر من الأمان والاستقرار في العالم، تشعر فيه البلدان الحائزة للأسلحة النووية بالقدرة على التخلي عن تلك الأسلحة.

٨ - وحققت المملكة المتحدة سجلا متينا في نزع السلاح النووي. فقد خفضنا باطراد حجم قواتنا النووية الذاتية بما يزيد كثيرا على نسبة ٥٠ في المائة منذ وصول حربنا الباردة إلى ذروتها، وقمنا منذ عام ١٩٩٨ بسحب وتفكيك جميع أسلحتنا النووية المنقولة جوا.

٩ - وبلغ حجم قواتنا النووية ذروته أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث بلغ مجموع الرؤوس الحربية النووية حوالي ٤٦٠ رأسا حريبيا نوويا من شتى الأنواع ونظم الإيصال. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أعلننا مواصلة خفض هذا الرقم إلى مخزون إجمالي لا يتجاوز ١٨٠ رأسا حريبيا نوويا بحلول منتصف العشرينات من الألفية الثانية.

١٠ - ولدينا الآن منظومة إيصال واحدة تتمثل في أربع غواصات حاملة للقذائف التسيارية، وقلصنا عدد الرؤوس الحربية النووية المحمولة على الغواصات المنشورة من طراز

فانغارد من ٤٨ رأسا حريبيا نوويا إلى ٤٠ رأسا حريبيا نوويا، مع خفض عدد قذائف ترايدنت العاملة المحمولة على كل غواصة إلى ما لا يتجاوز ثمانية رؤوس نووية. وتم إجراء هذه التغييرات بكامل أسطول الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية. وبذلك أنجزنا الآن الالتزام الوارد في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠ بخفض عدد الرؤوس الحربية النووية الجاهزة للإطلاق إلى ما لا يتجاوز ١٢٠ رأسا حريبيا نوويا.

١١ - إن الإبقاء على عناصر قوة الردع النووية لدى المملكة المتحدة، من قبيل الغواصات، وتحديد تلك العناصر يتسق اتساقا تاما مع التزاماتنا الدولية بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إذ إن تلك المعاهدة لا تحظر الاحتفاظ بمنظومات الأسلحة النووية التي تمتلكها حاليا الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا تحدد المعاهدة أي جدول زمني يقضي بتطبيق المادة السادسة من المعاهدة. وما دامت البيئة الأمنية العالمية تقتضي ضرورة احتفاظ المملكة المتحدة بالأسلحة النووية، يقع على عاتقنا مسؤولية ضمان سلامة ومصداقية جميع عناصر القدرة النووية، بما يشمل وسائل الاستعاضة عن العناصر العتيقة من المنظومة وتحديثها لدى نهاية صلاحية تشغيلها.

١٢ - ونحن نرحب بقوة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة حديثا بين الولايات المتحدة وروسيا، التي جرى التصديق عليها عام ٢٠١١، التي ستفرض حدودا على ما يمتلكه كل طرف من الرؤوس الحربية الهجومية الاستراتيجية المنشورة بما لا يتجاوز ١٥٥٠ رأسا حريبيا اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٨. بيد أنه لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهد. ونحن نشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل جهودها صوب خفض حجم الترسانات النووية، خصوصا تلك الحائزة لأكثر عدد.

١٣ - إن الوضع النووي داخل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يجري فيه تقاسم الردع ولكن مع احتفاظ القوى النووية بكامل أسلحتها النووية، يتوافق تماما مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اللتين تحظران نقل السيطرة على الأسلحة النووية إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية. وتتقيد بشكل تام المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالتزاماتهما بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بتزع السلاح بموجب المادة السادسة، وينطبق نفس الشيء حقا على جميع حلفاء حلف الناتو.

١٤ - وقد قمنا عام ٢٠٠٩ بتدشين عملية مجموعة الدول الخمس، التي تستهدف بناء التفاهم المشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ورغم أننا لا نتفق اتفاقا تاما في جميع الأحوال على كل المسائل، فإننا نعمل بجدية على زيادة الثقة والشفافية المتبادلة، حيث إنهما

شرطان لا غنى عنهما في تشجيع اتخاذ المزيد من الخطوات الطموحة. ونحن نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك.

١٥ - وسوف نواصل محاولة تقليل ضرورة الاحتفاظ بالأسلحة النووية يجعلها عديمة الضرورة. بيد أن المملكة المتحدة ستواصل الإبقاء على حد أدنى موثوق به ومستمر وفعال من الردع النووي ما دام وضع الأمن الدولي يجعل ذلك ضروريا. وحسب المبين في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠، نعتبر أن الردع النووي لدينا هو الوسيلة القصوى لردع أشد التهديدات خطورة.

تقديم التقارير عن التدابير الوطنية المتخذة بصدد نزع السلاح

١٦ - تعتبر المملكة المتحدة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الجهود العالمية الرامية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، ونحن ملتزمون بعملية الخطوة خطوة المتفق عليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، التي أعيد تأكيدها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

سياسات وأنشطة الأمن القومي والمبدأ المتبع إزاءه فيما يختص بالأسلحة النووية
المبدأ النووي

١٧ - يتضمن الكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦ المعنون "مستقبل الردع النووي في المملكة المتحدة"^(١)، بصيغته المعدلة من خلال استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠^(٢) سياستنا بصدد الردع النووي، وبيان قدرتنا وقوتنا. ويوضح الكتاب أننا لن نُبقي سوى على الحد الأدنى الموثوق به من الردع النووي، في ظل سيطرة سياسية تامة، في شكل دوريات بحرية مستمرة تقوم بها الغواصات من طراز فانغارد التي تحمل القذائف التسيارية طراز ترايدنت المزودة بأقل عدد من الرؤوس الحربية النووية منذ بدء تشغيل قدرتنا المتمثلة في أسطول الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية خلال عقد الستينات من القرن الماضي.

١٨ - ونحن نرى أننا نمتلك فعلا أقل مخزون من الرؤوس الحربية النووية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بجيازها لتلك الأسلحة. وما زلنا البلد الوحيد ضمن مجموعة الدول الخمس الذي خفض ترسانته إلى منظومة ردع واحدة مؤلفة من أسطول مكون من

(١) مستقبل الردع النووي في المملكة المتحدة: الكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦.

(٢) استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين: ضمان أمن بريطانيا في عصر انعدام التيقن.

أربع غواصات حاملة للصواريخ التسيارية، منذ سحب المنظومة الجوية في أواخر التسعينات من القرن الماضي.

١٩ - ويساور المملكة المتحدة نفس الشواغل إزاء العواقب الإنسانية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. وهي تبذل ما في وسعها سعياً إلى منع استخدام الأسلحة النووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وضمان سلامة وأمان أسلحتنا النووية.

استعراض بدائل منظومة ترايدنت

٢٠ - أكدت الحكومة، في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠^(٣)، التزامها بالإبقاء على ردع متواصل باستخدام الغواصات، والبدء في الاستعاضة عن ما تمتلكه من غواصات. وفي إطار برنامج التحالف لصالح الحكومة^(٤)، أُنْفِقَ على أن يواصل الديمقراطيون الأحرار تأييد إيجاد البدائل. وعلى إثر ذلك قام رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء معاً عام ٢٠١١ بتدشين استعراض جرى تركيزه على المنظومات والأوضاع البديلة.

٢١ - وكان الاستعراض محايداً، وتضمن استعراضاً واقعياً للخيارات بهدف دراسة ما إذا كانت هناك:

- بدائل يوثق بها تتيح الاستعاضة عن الردع باستخدام الغواصات.
- بدائل يوثق بها باستخدام الغواصات للاستعاضة عن المقترح الراهن.
- أوضاع نووية بديلة.

٢٢ - وما زالت سياسة حكومة المملكة المتحدة هي نفس السياسة المبيّنة في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين. وسوف يُبقي على ردع متواصل وسنستمر في تنفيذ البرنامج الرامي إلى بناء أسطول جديد من الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية. وسيجري البت في مسألة الغواصات البديلة خلال عام ٢٠١٦ في أثناء نقطة الدخول الرئيسية إلى برنامج الاقتناء.

سياسة العمليات

٢٣ - كان موقف المملكة المتحدة منذ فترة طويلة واضحاً بأننا لن ننظر في استخدام أسلحتنا النووية إلا في الظروف القاهرة التي تستدعي الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع

(٣) استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠.

(٤) برنامج التحالف لصالح الحكومة.

عن حلفائنا في منظمة حلف الناتو. وفي حين أننا ما زلنا لا نوضح عن عمد بدقة الوقت الذي سنفكر فيه في استخدام تلك الأسلحة ولا كيفية استخدامها ولا نطاق ذلك الاستخدام، فقد وفرنا بعض المعايير.

٢٤ - وقد عززت المملكة المتحدة في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠، ضمان الأمن السليبي المقدم منها، حيث أفادت بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤكد بتقديم هذا الضمان الحاجة إلى وجود التزام بالمعاهدة وتقييد بها بشكل شامل، وأشرنا إلى أن هذا الضمان لن يسري على أي دولة تخل بإحلالاً ملموساً بالتزامات عدم الانتشار المذكورة. وأشرنا أيضاً إلى أنه رغم عدم تعرض المملكة المتحدة أو مصالحها لتهديد مباشر حالياً من دول تقوم بتطوير قدرات بأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، من قبيل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإننا نحتفظ بالحق في إعادة النظر في ذلك الضمان إذا استلزم ذلك ما قد يحدث مستقبلاً من جراء التهديد الناشئ عن تلك الأسلحة أو تطويرها أو انتشارها.

٢٥ - وتحقيقاً لمصالح الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، اتخذت المملكة المتحدة خطوات تقضي بخفض مستوى تشغيل منظومة الردع الخاصة بنا. إذ إن الأسلحة النووية التي تحوزها المملكة المتحدة ليست في حالة استنفار عالية، ولا في حالة "الإطلاق حال الإنذار". وتعمل غواصات الحراسة تلقائياً على أساس "الإخطار بإطلاق النيران" في غضون أيام وليس دقائق، على غرار ما كان عليه الحال إبان فترة الحرب الباردة. ولم تعد القذائف موجهة صوب أي بلد. وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، صدر إعلان مشترك من رئيس الاتحاد الروسي [بوريس يلسن] ورئيس وزراء المملكة المتحدة وبريطانيا العظمى [جون ماجور] [بأنهما سيعملان على] "ضمان اتخاذ كافة التدابير الضرورية الكفيلة بإلغاء حالة توجيه القذائف النووية الاستراتيجية الخاضعة لقيادة كل منهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤". وجرى تدارس ذلك الموقف وأعيد تأكيده خلال إعداد الكتاب الأبيض لعام ٢٠٠٦. ونحن نرى أن ردع أي هجوم نووي ضد مصالح المملكة المتحدة الحيوية يتم بإثبات قدرتنا على الرد في ظل أي ظرف من الظروف، وليس مجرد القدرة على الرد السريع. وليست هناك ضرورة ملحة لتحريك الزناد في إطار وضع العمليات العادي الذي نعمل به.

٢٦ - ويجري إيلاء أقصى أولوية لأمن وسلامة أسلحتنا النووية، ويتوافق ذلك توافقاً تاماً مع التزاماتنا بمقتضى اتفاقات عدم الانتشار. وقد طبقت ترتيبات محكمة ترمي إلى وضع الردع النووي الاستراتيجي الخاص بالمملكة المتحدة تحت السيطرة السياسية. وهناك عدد من

الضمانات التكنولوجية والإجرائية تدخل في صميم الردع النووي الخاص بالمملكة المتحدة
منعا لإطلاق قذائفها من طراز ترايدنت بصورة غير مأذون بها.

٢٧ - ختاماً، ما زالت المملكة المتحدة تطبق وفقاً لاختيارها لتفجيرات تجارب الأسلحة
النووية منذ عام ١٩٩١.

تحديد الأسلحة النووية والتسلح النووي (بما يشمل نزع السلاح النووي)
والتحقق منه

حجم المخزون

٢٨ - أجرت المملكة المتحدة تخفيضات كبيرة في مخزونها من الأسلحة النووية. وفي أواخر
السبعينات من القرن الماضي، عندما كان مخزون المملكة المتحدة في أعلى مستوى له، كان
لدى المملكة المتحدة قيد الخدمة أكثر من ٤٠٠ رأس حربي نووي من خمسة أنواع. وعقب
مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠،
أعلنت المملكة المتحدة، في استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠، أنه سيجري
خفض عدد الرؤوس الحربية النووية المحمولة على كل غواصة من ٤٨ رأساً حربياً إلى
٤٠ رأساً حربياً؛ وعدد القذائف العاملة المحمولة على الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية
من طراز فانغارد إلى ما لا يتجاوز ثمانية رؤوس على كل غواصة؛ وأننا سنخفض عدد
الرؤوس الحربية الجاهزة للإطلاق من ١٦٠ رأساً حربياً إلى ما لا يتجاوز ١٢٠ رأساً حربياً.

٢٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلن وزير الدفاع (مايكل فالون)، في بيان مكتوب
أمام البرلمان، أن حكومة المملكة المتحدة قد أوفت فعلاً بالتزامها القاضي بإجراء تلك
التغييرات في شتى أساطيل المملكة المتحدة من الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية. وتحمل
الآن جميع أساطيل الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية من طراز فانغارد، التي تجري
دوريات بحرية مستمرة بغرض الردع، ٤٠ رأساً حربياً نووياً. بما لا يتجاوز ثماني قاذفات
جاهزة للإطلاق. ومن ثم حققنا التزامنا بخفض عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للإطلاق إلى
ما لا يتجاوز ١٢٠ رأساً حربياً [ووضعت كل المواد النووية التي ارتتبي أنها لم تعد ضرورية
للأغراض العسكرية تحت ضمانات وفقاً للمعايير المدنية الدولية].

التحقق

٣٠ - إن وضع وإقرار تدابير فعالة للتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية سيكون
شرطاً مسبقاً مهماً من شروط تحقيق أهداف المادة السادسة من المعاهدة. وتأتي المبادرة

المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج مثالا على البحوث الرائدة التي تجريها عالميا المملكة المتحدة بغية التصدي لبعض التحديات التقنية والإجرائية التي يشكلها التحقق فعليا من تفكيك الرؤوس الحربية. وخلال عام ٢٠٠٧ اجتمع عدد من ممثلي عدد من المختبرات النرويجية، ووزارة الدفاع وهيئة الأسلحة الذرية بالمملكة المتحدة، ومركز التدريب والمعلومات في مجال بحوث التحقق، وهو منظمة غير حكومية، بهدف مناقشة إمكانية التعاون بصد المسائل المتصلة بالتحقق تقنيا من خفض عدد الأسلحة النووية، حيث اتفقوا على الحاجة إلى المضي قدما في وضع برنامج عمل في هذا الميدان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتعاون فيها دولة حائزة للأسلحة النووية مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية ومنظمة غير حكومية مستقلة في هذا الميدان البحثي. وخلال عام ٢٠١٢، استضافت المملكة المتحدة اجتماعا لمجموعة الدول الخمس عُقد على مستوى الخبراء في مجال التحقق بقصد مناقشة الدروس المستفادة حتى الآن من المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج.

٣١ - وقد دخلنا العقد الثاني من شراكة فعالة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بحوث الرصد والتحقق. ويتيح برنامج التعاون التقني المشترك بيننا تطبيق الخبرات الفنية في مجال السياسات والتكنولوجيا والبرامج سعيا إلى وضع وتقييم نهج محددة الأهداف تستهدف الأخذ بالشفافية في خفض ورصد الرؤوس الحربية النووية، والمواد الانشطارية، وما يرتبط بذلك من مرافق سعيا إلى بحث إمكانية اتخاذ مبادرات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويُجري الخبراء التقنيون أنشطة ويتشاركون في المعلومات بهدف التعرف على التحديات الضرورية والصعبة الماثلة في مجال الرصد والتحقق والتصدي لها، والعمل على إحداث التكامل بين النهج المحتمل اتباعها في رصد تحديد الأسلحة والأخذ بالشفافية في ذلك.

٣٢ - وقامت المملكة المتحدة والصين بزيارات تقنية متبادلة، وستواصلان استطلاع إمكانية تبادل التعاون في مجال تحديد الأسلحة وبحوث التحقق. وعرضت المملكة المتحدة أيضا على الدول الأخرى في مجموعة الدول الخمس فرصة زيارة بعض قطاعات من المرافق المتاحة في هيئة الأسلحة الذرية التابعة للمملكة المتحدة.

تدابير الشفافية وبناء الثقة

٣٣ - أعلنت المملكة المتحدة طواعية، من خلال استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين ووثائق أخرى، العدد الأقصى من عدد مخزون الرؤوس الحربية وعدد الرؤوس الحربية الجاهزة للإطلاق.

٣٤ - وأعربنا أيضا في العديد من المحافل عن دعمنا غير المشروط لخطة العمل الصادرة عام ٢٠١٠. واتساقا مع ذلك الدعم، تشارك المملكة المتحدة بنشاط في اجتماعات العمل المنتظمة التي تعقدها مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والتي تنهض بالحوار الجماعي بيننا بصدد نزع السلاح واستعراض التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وعقدت المملكة المتحدة أول مؤتمر لمجموعة الدول الخمس عام ٢٠٠٩، وبدأت الدورة الثانية من مؤتمرات المجموعة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٥ - وتعمل المملكة المتحدة بنشاط على تمديد العمل الذي تقوم به بصدد المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج إلى دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية. وشمل ذلك استضافة حلقة عمل مشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج شاركت فيها ١٢ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأحداثا جانبية على هامش مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، واللجنتين التحضيريتين اللتين عقدتا عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وعُقدت مناسبة جانبية خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٤.

المعجم النووي

٣٦ - تعمل مجموعة الدول الخمس، تحت قيادة الصين، على وضع معجم للمصطلحات النووية للمساعدة على وجود فهم مشترك بين الدول لدى مناقشة ما يتصل بذلك من مسائل. وقد أيدت المملكة المتحدة بشدة تأليف ذلك المعجم، وتتطلع إلى الاستعانة بذلك الدليل المتعدد اللغات في الأعمال المقبلة.

الاتفاقات الدولية

٣٧ - وقعت المملكة المتحدة عددا من الاتفاقات الثنائية في إطار بناء الثقة مع شركائها في مجموعة الدول الخمس. وإضافة إلى الاتفاقات المذكورة سابقا، وقعت المملكة المتحدة عام ١٩٧٧ اتفاقا مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصدد منع نشوب حرب نووية عن غير قصد، وإقامة وصلة اتصال مباشر بين مقر رئيس وزراء المملكة المتحدة والكريميلن عام ١٩٧٧.

٣٨ - وخلال مؤتمر القمة بين فرنسا والمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار معاهدة التعاون في مجال الدفاع والأمن، أُعلن عن معاهدة فرعية هي معاهدة تويتاتس. واتفقت المملكة المتحدة وفرنسا في إطار المعاهدة على إقامة مرافق اختبار الإشعاعات

والقوى المائية وتشغيلها بشكل مشترك، بهدف إعادة تأكيد حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتزاماتهما بمقتضى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأُتفق على أن تتعاون المملكة المتحدة وفرنسا، من خلال تلك المعاهدة، على ضمان سلامة وأمان الأسلحة النووية، والتثبت من المخزون، ومكافحة الإرهاب النووي أو الإشعاعي والتشارك في المعلومات في هذا الميدان^(٥).

المواد النووية غير المدنية

٣٩ - تنظر المملكة المتحدة بأقصى قدر من الجدية إلى الأمن النووي وتطبق نفس النهج صارم على إنفاذ الامتثال منعاً لسرقة المواد النووية غير المدنية أو تخريبها، حيث تفعل الشيء ذاته إزاء الصناعة النووية المدنية. وفي مواقع الدفاع، تؤدي شرطة وزارة الدفاع والقوات المسلحة دوراً مماثلاً للدور الذي تؤديه شرطة المنشآت النووية المدنية بصدد إنفاذ معايير الأمن النووي بشكل صارم. ويجري حماية أمن المواقع غير المدنية بشكل صارم لا يقل عن حماية المواد المدنية، وتتسق تلك الحماية مع التوجيهات الصادرة من قبيل توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC/225/Revision5). وتعمل المملكة المتحدة بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين على ضمان تطبيق معايير الأمن الدولي المشتركة، بوسائل منها على سبيل المثال استعراضات الأقران المتبادلة بشأن تبادل المعلومات بصدد الأمن وأفضل الممارسات.

المسائل الأخرى ذات الصلة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٤٠ - تعترف المملكة المتحدة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وتكفل المملكة المتحدة تقديم الدعم الواسع النطاق من الناحيتين التقنية والسياسية إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتضم المملكة المتحدة مركز البيانات الوطني للمملكة المتحدة وجهاز Eskdalemuir لمعالجة صفائف الاهتزازات الأرضية، وعدداً من محطات نُظم الرصد الدولية الأخرى في جميع أرجاء المملكة المتحدة، إلى جانب واحد من المختبرات العالمية للنويدات المشعة وعددها ١٦ مختبراً تقدم الدعم التحليلي لنُظم الرصد

(٥) المعاهدة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية فرنسا المتعلقة بالمرافق المشتركة للإشعاعات والقوى المائية. متاحة على الموقع:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228571/7975.pdf

الدولية. وهذه المرافق تدعمها بحوث متواصلة في عدد من المجالات، وفي مقدمتها ما يتم بواسطة الفريق المعني بالأدلة المستمدة من الزلازل التابع لهيئة البحوث النووية. وبالإضافة إلى ذلك شاركت المملكة المتحدة بصورة مكثفة في الاستعدادات المتخذة لإجراء مناورة ميدانية متكاملة عام ٢٠١٤، تم في إطارها تقييم مدى قدرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التفتيش بالمواقع.

٤١ - كما تقوم المملكة المتحدة بدور فعال في الأفرقة العاملة التابعة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا وقدمت مبلغاً يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني على مدار فترة الخمس سنوات الماضية دعماً للفريق الاستشاري الذي يركز على عنصر التمويل. وتكفل أعمالنا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما تحتاجه من التمويل الضروري ومن الوقت سعياً إلى بناء وصيانة نظام فعال للرصد.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

٤٢ - منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، التزمت المملكة المتحدة بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومنذ ذلك الحين كانت جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة تتم طبقاً للضمانات الدولية. ونحن ملتزمون بمتابعة التوصل إلى معاهدة دولية يكون من شأنها إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لتلك الأغراض في المستقبل. كما تعهدنا بالتزام في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بأن نبدأ المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٢ أيدت المملكة المتحدة قرار اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين المعنيين بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن دواعي سرورنا أن خبيراً من المملكة المتحدة يشارك في ذلك الفريق، ونأمل أن يعمل الفريق على تكميل الجهود المبذولة حالياً من أجل التماس سبيل إيجابي يفضي إلى عرض المعاهدة على مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن الدورات الثلاث التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين قد أسهمت بشكل قوي وبناء في هذه العملية، ونتطلع إلى صدور التقرير النهائي.

تقديم التقارير عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار

الضمانات

٤٤ - تخضع جميع المواد النووية المدنية في المملكة المتحدة لضمونات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ولأحكام اتفاق الضمانات الثلاثي الذي يضم المملكة المتحدة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتنبع الالتزامات المتعلقة بضمونات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من الفصل السابع (المواد ٧٧-٨٥) من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية^(٦)، التي تقتضي من المفوضية الأوروبية أن تقوم بأمر شتى منها الاطمئنان إلى أن المواد النووية لا يتم تحويلها عن استخداماتها المحددة على النحو المعلن من مستعمليها. وهذا يتحقق من خلال:

- اشتراط أن يتولى جميع القائمين على تشغيل المنشآت النووية تزويد المفوضية بالخصائص التقنية الأساسية التي تصف موقع منشأهم والأنشطة التي تعتمز القيام بها.
- اشتراط أن يحتفظ القائمون بالتشغيل بسجلات محاسبة عن المواد النووية مع الإبلاغ عنها.
- بند يقضي بقيام المفوضية بالتفتيش على المنشآت والسجلات.
- بند يقضي بأن تفرض المفوضية جزاءات في حالة مخالفة التزامات الضمانات التي تفرضها المعاهدة. وهذه الجزاءات يمكن أن تتراوح ما بين تحذير خطي منشور إلى سحب المواد النووية المعنية.

٤٥ - وترد تفاصيل شروط تقديم التقارير المختلفة في لائحة المفوضية^(٧) 302/05 (Eurotom). وهذه الضمانات لا تنطبق على المواد النووية المقصود بها تلبية متطلبات الدفاع.

اتفاق الضمانات الطوعية

٤٦ - دخل اتفاق الضمانات الطوعية، المبرم بين المملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية^(٨) حيز النفاذ عام ١٩٧٨. وهو يتيح تطبيق

^(٦) <http://eur-lex.europa.eu/en/treaties/dat/12006A/12006A.htm>

^(٧) http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/site/en/oj/2005/l_054/l_05420050228en00010070.pdf

^(٨) <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc263.pdf>

الضمانات على جميع المصادر أو المواد الانشطارية الخاصة في المرافق أو في أجزاء منها ضمن نطاق المملكة المتحدة، شريطة خضوعه لاستثناءات تقتصر على دواعي الأمن الوطني فقط. وتُقدم الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية تقارير المحاسبة عن المواد النووية بشأن جميع المواد النووية المدنية التي تضمها المرافق إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجوز للوكالة أن "تحدد" أي مرفق أو جزء منه للتفتيش عليه. وفي الوقت الحاضر حددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش بعض مستودعات البلوتونيوم في سلافيلد وكذلك مرافق التخصيب بالطرد المركزي باستعمال الغازات في كابن هرست. ويعطي الاتفاق للمملكة المتحدة الحق في نقل المرافق و/أو سحب المواد النووية من نطاق الاتفاق لدواعي الأمن الوطني. ومع ذلك وافقت المملكة المتحدة، في إطار استعراض الدفاع الاستراتيجي لعام ١٩٩٨، على أن تكون أي عملية من عمليات السحب مستقبلاً من الضمانات "مقصورة على كميات صغيرة من المواد النووية غير الملائمة لأغراض التفجير" كما تعهدت بنشر المعلومات عن أي من عمليات السحب المذكورة^(٩).

البروتوكول الإضافي

٤٧ - يستند بروتوكول المملكة المتحدة الإضافي^(١٠) الملحق باتفاق الضمانات الطوعية إلى الاتفاق النموذجي (INFCIRC/540 و Corr.1)، ويضم تدابير ترمي إلى تحقيق الأهداف الأساسية المحددة في البروتوكولات الإضافية - وهي زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كشف أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو زيادة كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك يتم توفير المعلومات، ووسائل الاطلاع عليها، عن جميع الأنشطة المتصلة بالبروتوكول التي تتم بالتعاون مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المرتبطة بتلك الدول بصورة أخرى، أو حيثما تؤدي المعلومات إلى تحسين فعالية أو كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المملكة المتحدة.

^(٩) <http://www.hse.gov.uk/nuclear/safeguards/withdrawals.htm>

^(١٠) <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2005/infcirc263a1.pdf>

ضوابط التصدير

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٤٨ - عملت المملكة المتحدة جاهدةً على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذًا تامًا منذ صدوره بالإجماع عام ٢٠٠٤. وتعمل المملكة المتحدة، باعتبارها أحد نواب رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مؤازرة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرار على الصعيد العالمي. ونحن نعمل مع المنظمات والمبادرات الدولية ومن خلالها، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية، على تقديم الدعم التقني والمالي من أجل إدخال تحسينات عملية على تأمين المواد، وتوفير المعارف والدراية التقنية في البلدان الشريكة، وتيسير الحوار وتوفير التدريب للمساعدة على بناء مشاركة وقدرات الشركاء، وتهيئة الخبرة التقنية والعلمية على الصُّعد المحلية في مجال عدم الانتشار والحد من الأسلحة، وكفالة أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية. وتتيح لنا ضوابط التصدير والقدرة على الإنفاذ في المملكة المتحدة الحفاظ على نظام قوي وفعال يتم من خلاله ضبط الصادرات على الصعيد الوطني مع دعم ضوابط التصدير على المستوى الدولي.

مجموعة مورّدي المواد النووية

٤٩ - تسهم المملكة المتحدة، من خلال الوفاء بالتزاماتها في إطار مجموعة مورّدي المواد النووية ولجنة زانغر، في خفض الانتشار النووي إلى الحد الأدنى مع ضمان أن تصبح الدول المستحقة قادرة على الوصول إلى التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وتنفذ المملكة المتحدة ضوابط استراتيجية فعالة على التصدير فيما يختص بعمليات النقل النووية التي تقوم بها، وذلك بما يتفق مع قوائم ضوابط مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر. ويتم تقييم الصادرات ذات الصلة على أساس معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الوطنية الموحدة المتعلقة بمنح تصاريح تصدير الأسلحة، والسياسات التي أعلنتها حكومة المملكة المتحدة بصدد ضوابط التصدير. ويجري تطبيق نظام صارم للإنفاذ يستند إلى مرسوم ضوابط التصدير لعام ٢٠٠٨^(١١)، بهدف ردع المحاولات الرامية إلى مخالفة الضوابط، والمساعدة على تيسير عمليات النقل المشروعة.

(١١) <https://www.gov.uk/export-control-order-2008>

٥٠ - وتدعم المملكة المتحدة بنشاط أعمال مجموعة الموردين ولجنة زانغر. وقد أسهمت المملكة المتحدة في تقديم الخبرة التقنية الواسعة النطاق للمساعدة على إجراء الاستعراض الأساسي الذي استغرق ثلاث سنوات وأجرته مؤخراً مجموعة موردي المواد النووية لقوائمها المتعلقة بالضوابط، وهي تواصل هذا الأمر من خلال فريق الخبراء التقنيين المنشأ حديثاً، بما يكفل أن تعكس قوائم الضوابط المذكورة أخطار الانتشار المتغيرة. ونحن نتشارك أيضاً في المعلومات عن منح التراخيص والإنفاذ مع الحكومات المشاركة معنا سواء في اجتماعات مخصوصة أو في الاجتماعات المتعلقة بمنح التراخيص والإنفاذ وتبادل المعلومات.

٥١ - وأعدت المملكة المتحدة عام ٢٠١٣ ورقة عمل بعنوان "الممارسات الجيدة في وضع المعايير المتعلقة بالشركات والرامية إلى دعم جهود المجتمع الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل". وقد جرى إقرارها في اجتماع الفريق الاستشاري الحادي والثلاثين، وتم نشرها بعد ذلك بوقت قصير على الموقع الشبكي العام لمجموعة موردي المواد النووية. وهذه الورقة تعترف بالدور المهم الذي يمكن أن يقوم به القطاع التجاري المتنوع في دعم الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد ساندت المملكة المتحدة الأنشطة التي قامت بها مجموعة موردي المواد النووية لتوعية الحائزين الجدد للتكنولوجيا.

الأمن النووي

٥٢ - يتسم نظام الأمن المطبق في المملكة المتحدة على الصناعة النووية المدنية بالقوة والفعالية، ويتفق تماماً مع المعايير الدولية. وتقوم ترتيبات الأمن على أساس مبادئ النهج المتدرج والدفاع المتعمق وتخضع للاستعراض الدائم.

٥٣ - وأودعت المملكة المتحدة عام ٢٠١٠ وثائق تصديقتها على تعديل عام ٢٠٠٥ المدخل على الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية. ورغم أن تعديل عام ٢٠٠٥ لم يدخل بعد حيز النفاذ، سنت المملكة المتحدة تشريعاً يقضي بتنفيذه.

٥٤ - وقامت المملكة المتحدة عام ٢٠١٣ بتوسيع نطاق لوائح الأمن بما يغطي المواقع النووية المدنية قيد التشييد، بهدف مراعاة برنامج تشييد المنشآت النووية الجديد في المملكة المتحدة. وكانت التشريعات قد عملت في السابق على تنظيم مواقع تشغيل المنشآت النووية المدنية. وجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تنقيح التوجيهات الصادرة إلى دوائر الصناعة من مكتب تنظيم النشاط النووي، الذي يتولى تلك المهمة في المملكة المتحدة. وجاء ذلك بمثابة خطوة رئيسية صوب إيجاد إطار تنظيمي يركز بشكل متزايد ومطرّد على تحقيق النتائج الرامية إلى استتباب الأمن في قطاع الصناعة النووية المدنية. ومع نهاية كانون الثاني/يناير

٢٠١٤ أصبحت جميع المباني النووية الخاضعة لضمانات الأمن النووي المدني الصادرة عن مكتب تنظيم النشاط النووي متوافقة مع معايير نموذج الشروط الموضوعية الوطنية، وأصبحت بذلك متسقة مع خطط أمن المواقع النووية المعتمدة.

٥٥ - ومتابعة للتعهدات المقدمة في مؤتمر قمة الأمن النووي، اللذين عُقدتا في واشنطن عام ٢٠١٠ وسول عام ٢٠١٢، قدمت المملكة المتحدة، خلال مؤتمر قمة الأمن النووي في لاهاي عام ٢٠١٤، عددا من الالتزامات الرامية إلى التصدي للتهديد الناجم عن الإرهاب النووي، بما يشمل ما يلي:

- مواصلة برنامج خفض حدة التهديد على الصعيد العالمي الذي نقوم من خلاله بتقديم المساعدة المالية ومساعدة الخبراء بهدف تحسين الأمن النووي والإشعاعي في الخارج. ومنذ عام ٢٠١٠، قدم خبراءنا المساعدة إلى ما يزيد على ٢٠ بلدا، حيث رسخوا معايير عالية على الصعيد العالمي.
- الإسهام عام ٢٠١٤ بمبلغ ٣,٤ مليون جنيه إسترليني في صندوق الأمن النووي الذي تتولى تشغيله الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذلك أصبح مجموع المساهمات المقدمة من المملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٠ ما يزيد على ١٢ مليون جنيه إسترليني.
- الإسهام بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني في عملية "ضمان السلامة" (Fail Safe) التي تطبقها منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول) بهدف تتبع تحركات الضالعين في الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنوية.

أمن المعلومات النووية

٥٦ - دعت المملكة المتحدة إلى الاهتمام بالحاجة إلى تأمين المعلومات النووية الحساسة ضمن إطار مؤتمر قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخصائص الرئيسية التي تتسم بها الثقافة الممتازة في مجال الأمن النووي

٥٧ - أنشأت المملكة المتحدة عام ٢٠١٢ فريقا فرعيا ثلاثيا (يضم ممثلين من مكتب المنظم ودوائر الصناعة والحكومة) سعيا إلى التوصل إلى فهم أفضل للخصائص التي تتسم بها ثقافة الأمن الممتازة، ومن ثم الوقوف على هذه الثقافة وتدوينها. ويتمثل ناتج هذا العمل في وثيقة توجيه^(١٢) تم نشرها في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وهذا الدليل يطرح الخصائص الرئيسية التي

(١٢)

تقتضيها الثقافة الأمنية الممتازة، ومن ثم يبين لكل طرف المطلوب منه تحقيقاً لتلك الثقافة. بيد أن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الدليل ليس إجبارياً، ولكن المقصود منه هو توفير المعلومات التي ترسخ فهم الأسلوب الذي يتيح للأطراف كافة (مكتب المنظم وقطاع الصناعة والحكومة) العمل على تحقيق الغاية المنشودة.

الدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية

٥٨ - كانت المملكة المتحدة هي الأولى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي رحبت ببعثة الدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية. وقد زار فريق تابع لهذه البعثة الموقع النووي المدني في سلافيلد وميناء بارو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وخُصص إلى أن حالة الأمن النووي المدني راسخة. وتبين للفريق وجود كثير من الأمثلة على الممارسة الجيدة المحققة في نظام الأمن النووي المدني، وأصدر عدداً من التوصيات القيّمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤ دعت حكومة المملكة المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن توفد الدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية بعثة متابعة إلى المملكة المتحدة، حيث من المقرر أن يتم ذلك خلال عام ٢٠١٦. وتقدّم المملكة المتحدة خبراء في مجال الأمن يشاركون في عدد من البعثات الخارجية الموفدة من الدائرة المذكورة.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٥٩ - تواصل المملكة المتحدة دعم مبدأ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعلى نحو ما سبق ذكره عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، نحن نعتز بالدور الذي يمكن أن تؤديه ضمانات الأمن السليبي في توطيد نظام عدم الانتشار وتعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المناطق القائمة بالفعل

٦٠ - وقّعت المملكة المتحدة وصدّقت حتى الآن على البروتوكولات الملحقّة بمعاهدة ثلاثيلولكو (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ومعاهدة راروتونغا (جنوب المحيط الهادئ) ومعاهدة بليندا (أفريقيا): وعلى ذلك فهناك ٧٤ دولة أصبح لديها بالفعل بروتوكولات تنص على ضمانات ملزمة قانونياً بالأمن السليبي مقدمة من المملكة المتحدة.

ونحن نؤيد أيضاً الإعلانات السياسية الموازية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإضافة إلى منغوليا فيما يتعلق بحالة خلو البلد المذكور من الأسلحة النووية.

منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية

٦١ - سوف نواصل متابعة توقيع البروتوكولات المتعلقة بالمناطق الراهنة الخالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك سبيلاً عملياً من سبل توطيد الضمانات القائمة المقدمة منا في مجال الأمن السليبي. وعلى ذلك ترحب المملكة المتحدة بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٤. وبموجب هذا البروتوكول تقوم الدول المذكورة بتوسيع الضمانات القانونية التي تلزم بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي من أطراف تلك المعاهدة، مع عدم المساهمة في أي فعل يشكّل انتهاكاً للمعاهدة المذكورة أو البروتوكول الملحق بها. وقد أتمت المملكة المتحدة فعلاً التصديق على ذلك البروتوكول.

منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية

٦٢ - ستواصل المملكة المتحدة، جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، التشارك مع الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا سعياً إلى إتاحة إمكانية توقيع بروتوكول ملحق بتلك المعاهدة في المستقبل القريب.

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

٦٣ - تكرر المملكة المتحدة تأكيد التزامها بتنفيذ القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥. وتعمل المملكة المتحدة جاهدة، بوصفها أحد مقدمي مشروع ذلك القرار، على تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها عام ٢٠١٠. وإلى جانب القدر الكبير من الوقت والجهد المقدم من المسؤولين، قدمت حكومة المملكة المتحدة أيضاً دعماً مالياً، حيث قدمت المملكة المتحدة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه إسترليني إلى مكتب الميسر، وتعهدت بتقديم مبلغ آخر قدره ١٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى عقد مؤتمر شامل معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط فور موافقة دول المنطقة على اتخاذ الترتيبات العملية بشأن هذا المؤتمر. وسوف نواصل العمل مع جميع دول المنطقة ومع رفاقنا الداعين لعقد المؤتمر المذكور

ومع الطرف الميسّر، السفير جاكو لاجافا، على عقد ذلك المؤتمر تشجيعاً لإحراز التقدم الكفيل بتحقيق هذا الهدف المشترك.

الالتزام وما يتصل به من مسائل وشواغل

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٦٤ - ما برحت المملكة المتحدة تؤيد تأييداً كاملاً جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والبيان الرئاسي الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ غداة إطلاق الساتل في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وما زلنا ندعم أعمال فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد قدمنا تقارير إلى الفريق المذكور عن ما ارتكبته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من انتهاكات للجزاءات. وفي هذا الشأن يتواصل تنفيذ أعمالنا الرامية إلى التوعية بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى تشجيع تنفيذ تلك الجزاءات. كما موّلت المملكة المتحدة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية كي يقوم بتنظيم حلقات عمل في شراكة مع فريق الخبراء من أجل التوعية بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشجيع تنفيذها على مستوى القطاعين العام والخاص على السواء. وخلال عام ٢٠١٣ عُقدت في هذا الخصوص حلقات عمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وهونغ كونغ. ونحن نخطط لمواصلة هذا العمل.

٦٥ - وليست المملكة المتحدة عضواً في محادثات الأطراف الستة، ولا نسعى للمشاركة في المناقشات الدائرة في هذا الشأن. ومع ذلك فنظراً إلى ما يشكله البرنامج النووي الذي تنفذه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خطورة على الأمن الدولي، ما زلنا على صلات وثيقة مع جميع الأطراف. وقد أوضحنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها إذا ما أقدمت على المزيد من الاستفزازات فإن المجتمع الدولي سوف يردّ بصورة حازمة. ومع ذلك كنا أيضاً واضحين في تبيان أنه إذا ما اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات عملية لحل المسألة النووية فسوف تكون هناك استجابة بناءة.

الإسهامات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

جمهورية إيران الإسلامية

٦٦ - ما زالت المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء طبيعة البرنامج النووي الذي تنفذه جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك فنحن ملتزمون بالتماس حل دبلوماسي للمسألة النووية

الإيرانية. وقد اعتمدت المملكة المتحدة استراتيجية مزدوجة المسار تجمع بين الضغط والتشارك. وقد أيدنا القرارات الستة الصادرة عن مجلس الأمن التي تحظر على إيران جميع عمليات إعادة المعالجة وإنتاج الماء الثقيل وما يتصل بذلك من عمليات التخقيب، وأحدثها قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وما زلنا نناشد إيران أن تتقيد بصورة كاملة بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، كما نهيّب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً. ونحن ندعم بصورة فعالة أعمال فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية إيران الإسلامية. وقد نفذنا الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران التي تفوق تلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك اضطلعت المملكة المتحدة بدور فعال في مفاوضات الدول الخمس + ١ مع إيران، كما نرحّب باتفاق خطة العمل المشتركة بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ثلاثة وإيران في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٣، إضافة إلى مشاركة إيران بشكل واسع في المحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل في هذا الخصوص.

٦٧ - ويساور المملكة المتحدة نفس "الشواغل الخطيرة" التي أبدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء الأبعاد العسكرية التي قد يتخذها البرنامج النووي الإيراني بسبب المعلومات الموثوقة المتاحة لها التي توضح أن إيران نفذت أنشطة "تتصل بتطوير جهاز نووي". وأيدت المملكة المتحدة، باعتبارها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرارات صدرتها مجلس الوكالة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، يشددان على أنه أصبح من اللازم على إيران وعلى الوكالة تكثيف حوارهما سعياً إلى حل جميع القضايا الجوهرية المعلقة. وما زلنا نؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها المتواصلة بغير هوادة من أجل معالجة هذه القضايا. كما نرحّب بالاتفاق على بيان مشترك صادر بشأن وضع إطار للتعاون بين إيران والوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وافقت بموجبه إيران على حلّ جميع القضايا المعلقة مع الوكالة. ومع ذلك، نشعر بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في هذا الصدد بسبب عدم رغبة إيران التعاون بشكل تام. وما زلنا ندعو إيران إلى أن تعالج بصورة كاملة جوهر جميع الشواغل المعلقة التي تساور الوكالة، بما في ذلك منح الوكالة إمكانية الوصول إلى جميع المواقع والمعدات والأشخاص والوثائق اللازمة.

٦٨ - وتلتزم المملكة المتحدة بنجاح المفاوضات بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ثلاثة وإيران، وأسهمت حتى الآن، كدلالة على الدعم المقدم منها، بمبلغ يزيد على ٤٣٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني في أنشطة التحقق الإضافية والمكثفة التي تقوم بها الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. وتعهدت أيضا بتقديم مبلغ آخر قدره ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني دعما لأعمال الوكالة خلال فترة تمديد المفاوضات وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الشراكة العالمية

٦٩ - تسهم المملكة المتحدة بصورة رئيسية في مجموعة الشراكة العالمية بين مجموعة البلدان السبعة الرامية إلى مناهضة انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل، حيث تولت عام ٢٠١٣ رئاسة الشراكة العالمية. وفي إطار رئاسة المملكة المتحدة، أنشأت الشراكة العالمية الآليات التي تستهدف تحسين الاتساق بين الأموال والخبرات المقدمة من الشركاء في تلك الشراكة والشروط الأمنية المحددة، مع تحسين التنسيق بين المشاريع وتنفيذ تلك المشاريع. وقد عقدنا فعالية إعلامية للتواصل مع خبراء اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، استهدفت تشجيع قيام الدول بتقديم تقارير شاملة (كما يتفق مع الالتزامات الواردة في ذلك القرار). وقدمت المملكة المتحدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ ما يزيد على ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني مساهمة في تمويل مشاريع الشراكة العالمية.

٧٠ - وتتم أكبر مساهمة من جانب المملكة المتحدة إلى الشراكة العالمية من خلال برنامج الحد من التهديدات في العالم. ونحن نعمل على تنفيذ برامج الحد من التهديدات في العالم التي تستهدف:

- تحسين أمن المواد الانشطارية.
- تخفيض عدد المواقع التي تضم مواد نووية وإشعاعية حساسة مع تحسين أمن المواقع المتبقية.
- توطيد ثقافة العناية بأمن المواقع والمنظمات التي تتناول المواد أو المعلومات النووية والإشعاعية الحساسة.
- المساعدة على منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أو الإشعاعية.
- منع الإرهابيين من الحصول على ما يتصل بالانتشار من معلومات وخبرة.

نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا

٧١ - تتوخى خطة إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا بالمملكة المتحدة وقف البرامج الأكاديمية التي تتيح معارف ومهارات قد تُستخدم في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٧٢ - ويقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية التزام إجباري بأن تتقيد بشروط منح التأشيرات إلى المملكة المتحدة. إذ إن الحصول على شهادة في إطار الخطة شرط يتعين أن يستوفيه جميع الطلاب الذين يتقدمون للحصول على تأشيرات دراسة ويعتزمون دخول المملكة المتحدة أو البقاء فيها لمدة تزيد على ستة أشهر لإجراء دراسات عليا أو بحوث في بعض المواضيع المحددة.

تقديم التقارير عن التدابير الوطنية المتصلة باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

تعزيز الاستخدامات السلمية

٧٣ - تدعم المملكة المتحدة بصورة كاملة حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في أن تستخدم الطاقة النووية المدنية في الأغراض السلمية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إطار ثقافة من الانفتاح والشفافية والثقة، وتؤمن بإتاحة الطاقة النووية المدنية على صعيد العالم بأسره بروح المسؤولية وبصورة آمنة ومضمونة، شريطة أن تكون الدولة المعنية ملتزمة بشروط عدم الانتشار على نحو ما تقضي به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧٤ - ونحن نلاحظ تزايد الطلب على الطاقة النووية المدنية مؤكدين على ما تنطوي عليه من إمكانات فيما يتصل بالتصدي لتغيّر المناخ وإتاحة الأمن في مجال الطاقة. وعلاوة على ذلك، ندعم الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية سعياً إلى تيسير إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة التطبيقات الحيوية في غير مجالات الطاقة من قبيل الطب النووي والزراعة والصناعة.

التطورات في مجال الطاقة النووية المدنية

٧٥ - تسلّم المملكة المتحدة بأهمية الطاقة النووية المدنية باعتبار أن مرافق الطاقة النووية المدنية تيسّر بدهاء أمر الحاجة إلى البقاء جنباً إلى جنب مع الأشكال الأخرى التي يجري فيها توليد الكهرباء باستخدام مستويات منخفضة من الكربون. وكانت المملكة المتحدة واضحة بصددها أن الطاقة النووية المدنية سوف تشكّل جزءاً رئيسياً من مستقبلنا فيما يتصل بمختلف أنواع الطاقة التي تستعمل فيها مستويات منخفضة من الكربون. وهي تتيح لنا أيضاً سبيلاً فعالاً من حيث التكاليف يفضي إلى بلوغ أهدافنا الملزمة قانونياً من حيث المحتوى الكربوني. كما أن التزام المملكة المتحدة إزاء الطاقة النووية المدنية يتضح من واقع الخطوات التي تم اتخاذها في السنة الماضية فيما يتعلق بالبرنامج الجديد المتعلق بتشديد المنشآت في المملكة

المتحدة، وهو ما يتم بدون إعانات دعم من جانب الحكومة، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل بشأنه من أجل تأمين ما يحتاج إليه من استثمارات تجارية طويلة الأجل.

الاستراتيجية الصناعية النووية

٧٦ - اتخذت المملكة المتحدة خطوات عديدة على مدار السنة الماضية لمواصلة جهودنا الرامية إلى تعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد نشرنا الاستراتيجية الصناعية النووية في آذار/مارس ٢٠١٣، التي حدّدت أولويات الحكومة والصناعة من حيث العمل جنباً إلى جنب في إطار شراكة طويلة الأجل. وتهدف الاستراتيجية إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من خلال الحصول على نصيب متزايد من جميع جوانب السوق النووية المدنية. ومن النقاط الرئيسية في الاستراتيجية المذكورة إنشاء مجلس الصناعة النووية، الذي يجمع على صعيد واحد سائر الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة الإمداد النووية المدنية. وسوف يتولى المجلس النظر في عدد من القضايا التي لا غنى عنها في نجاح قطاعنا النووي المدني مستقبلاً: المهارات، والتجارة والاستثمار، وقدرات قطاع الأعمال، ثم الأسلوب الذي ينظر به الجمهور إلى الصناعة النووية المدنية.

قانون الطاقة

٧٧ - تسلّم حكومة المملكة المتحدة كذلك بأهمية وجود إطار تنظيمي مستقل وحازم، وتلتزم بأرفع معايير تنظيم القطاع النووي المدني. ولهذا الغاية شرعت في اتخاذ الخطوات التي تعزز الإطار التنظيمي النووي المدني في المملكة المتحدة بما يكفل له أن يظل عند المستوى العالمي وأن يتمتع بالمرونة التي تتيح له التصدي لتحديات المستقبل. وقانون الطاقة الذي حاز الموافقة الملكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ يضم أحكاماً تهدف إلى إنشاء مكتب تنظيم النشاط النووي (تم إنشاؤه عام ٢٠١١) ليصبح الجهة المستقلة ذاتياً والقائمة بأمر التنظيم. وهذا المكتب يجمع على صعيد واحد المهام في المجال النووي المدني التي تتمثل في توفير السلامة والأمن، وتنفيذ الضمانات، ونقل المواد الإشعاعية، إضافة إلى جوانب الصحة والسلامة في المواقع النووية المدنية. وقد بدأ المكتب عمله باعتباره هيئة مستقلة في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٤.

مذكرات التفاهم

٧٨ - تحرص حكومة المملكة المتحدة على دعم الصلات التي تربط بين المملكة المتحدة وسائر البلدان حول العالم بغية تعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية. وقد أصدرنا العديد من الإعلانات التي ترددت أصداؤها في هذا المضمار خلال السنة الماضية. وشمل ذلك

توقيع مذكرات التفاهم مع بلدان متعدّدة حيث تم التركيز على أمور شتّى من بينها رسم الإطار الاستراتيجي للتعاون فيما يتصل بالاستثمار والتكنولوجيا والتشييد والخبرة في مجال الطاقة النووية المدنية مع استكشاف فرص التعاون الثنائي.

٧٩ - وتستخدم حكومة المملكة المتحدة عدة آليات يتم من خلالها إتاحة الفرصة أمام التعاون في مجال الطاقة المدنية النووية بوسائل منها إبرام اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم النووية. وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية نحن طرف أيضا في اتفاقات التعاون على مستوى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ويوضح ما نقوم به من نشاط في هذا المجال عزم المملكة المتحدة بجلاء على العمل مع بلدان متنوعة عبر نطاق من الأنشطة المهمة المتصلة بالطاقة النووية المدنية. وما زلنا في حوار مع العديد من الدول الأخرى فيما يتصل بسبل تعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية على الصعيد الثنائي.

الضمان المتعلق بالوقود النووي

٨٠ - تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما الخطوات المتخذة لإيجاد قائمة من الضمانات العملية وذات المصدقية في مجال الإمداد بالوقود، يكون من شأنها أن تتيح للدول النووية الجديدة تجنب الحاجة إلى تطوير تكنولوجيات باهظة ومعقّدة من أجل عمليات التخصيب على الصعيد المحلي. والاقترح الذي طرحته المملكة المتحدة في مجال ضمان الوقود النووي يمثّل استجابة لطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أتباع نهج نووية متعدّدة الأطراف، واعتمده مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس ٢٠١١. ويمثّل ذلك نهجاً عملياً يضمن أن يتاح للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سبل استخدام الطاقة النووية المدنية في الأغراض السلمية، مع الالتزام بمعايير رفيعة من حيث السلامة والأمن وعدم الانتشار. وتنظر المملكة المتحدة إلى المقترحات المتعلقة باتباع نهج نووية متعددة الأطراف باعتبارها تكميلية، وتأمل في أن تصبح الدول قادرة على انتقاء المقترحات التي تسهم على أفضل وجه في إنتاج ما تختاره من شتى أنواع الطاقة.

المساعدة التقنية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى دولها الأعضاء

٨١ - المملكة المتحدة ملتزمة بدعم برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تدلّل على ذلك بسداد مساهماتنا إلى صندوق البرنامج المذكور سنويا بصورة فورية وكاملة. ونحن مشاركون في المناقشات الجارية المتعلقة ببرنامج التعاون التقني وحريصون على ضمان استمرار تطويره، وتحقيق إمكاناته، ونهوضه بالأعمال الحيوية التي يضطلع بها.

٨٢ - وتساند المملكة المتحدة بقوة إسهام برنامج التعاون التقني في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن الأعمال الإيجابية التي يمكن أن يحققها البرنامج المذكور لا ينبغي التهورين من شأنها، في ضوء ما قدّمه من إسهامات إيجابية عديدة في استخدام التكنولوجيات النووية ذات الصلة في الأغراض السلمية بكثير من البلدان حول العالم.

٨٣ - كما تعمل المملكة المتحدة على تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تواصل الوكالة ضمان إدارة برنامج التعاون التقني على أساس تحقيق النتائج المنشودة، واستدامة المساءلة والشفافية والتآزر فيه.

السلامة النووية والمسؤولية النووية المدنية

٨٤ - تؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود الدولية المتناسقة الرامية إلى مواصلة تحسين السلامة النووية عبر الكرة الأرضية. وفي إطار التزامنا بالتوصل إلى معايير رفيعة بشأن السلامة النووية تهدف المملكة المتحدة إلى الاضطلاع بدور قيادي في الوفاء بالتزاماتها كطرف متعاقد في صكوك السلامة النووية الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية السلامة النووية، والاتفاقية المشتركة المعنية بتصريف الوقود المستهلك والنفايات الإشعاعية. ونحن نضطلع على نحو خاص بدور قيادي في اقتراح التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم عمليات استعراض الأقران المرتبطة باتفاقية السلامة النووية.

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت المملكة المتحدة طرفاً متعاقداً في اتفاقية باريس بشأن مسؤولية الطرف النووي الثالث واتفاقية بروكسل التكميلية، وذلك منذ عقد الستينيات من القرن الماضي. وهاتان الاتفاقيتان تم تنقيحهما بواسطة بروتوكولات التعديل خلال عام ٢٠٠٤. وما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بتنفيذ التغييرات والخطة الرامية إلى سن تشريعات في هذا الشأن عام ٢٠١٥.

٨٦ - وتشجّع المملكة المتحدة بشكل فعال جميع الدول التي لديها برامج نووية مدنية، أو الدول التي تفكر في وضع برنامج من تلك البرامج، على الانضمام إلى أحد نظم المسؤولية النووية، وأن تصبح أطرافاً متعاقدة في الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية السلامة النووية والاتفاقية المشتركة.

القضايا الأخرى ذات الصلة

٨٧ - لا توجد مادة إضافية.